

بسم الله الرحمن الرحيم
بيان بشأن تطورات
ملف تاورغاء

إننا نحن أهالي مدينة مصراته المعتمدين في كل من رابطة أسر الشهداء والمفقودين ،
ومجلسي أعيان مصراته ، والمجلس العسكري ، وعدد من مؤسسات المجتمع المدني ،
ومقدمي القبائل ، والشخصيات المشاركة في هذا البيان .

في الوقت الذي نؤكد فيه على دصنا الكامل لكافة الجهود المخلصة الساعية لإعادة بناء
النسيج الاجتماعي ، والوصول إلى مصالحة وطنية شاملة ، والمعالجة المبنية على أسس
حقيقية للكثير من الملفات الاجتماعية في شتى ربوع الوطن بما فيها ملف تاورغاء ، وسعياً
للوصول إلى إرساء أسس مصالحة دائمة بين كل من مصراتة والفرع البلدي تاورغاء ، وقلل
هذا الملف نهائياً ، وقطع الطريق أمام المستغلين لهذا الملف ، والمتاجرين به سياسياً .

وفي الوقت الذي نعر فيه عن رغبة صادقة لدى أهالي مدينة مصراته في الوصول إلى
مصالحة حقيقية وشاملة في شتى ربوع الوطن ، وذلك على الرغم مما قدمته مدينة مصراتة
من تشهيرات جسيمة .

فإننا نود التأكيد على ما يلي :-

- أولاً :-** تحميل الجهات المعنية المسؤولية المترتبة عن المعالجة الخاطئة لملف
مصراته تاورغاء ، وإدانة ما جرى من خرق للاتفاق الموقع بين اللجنتين المشكلتين لهذا
الملف بتاريخ 2016/08/31م والمصادق عليه بتاريخ 2017/06/19 م والممثل فيما يلي:
1. إعلان تاريخ للعودة دون الالتزام بتنفيذ كافة بنود الاتفاق وفقاً للترتيب الوارد به ، وعلى
الأخص فيما يتعلق بالعدالة والمصالحة ، وتسليم المطلوبين للعدالة ، واتخاذ التدابير
الأمنية اللازمة ، والتهبئة العمرانية ، والتعويضات وجبر الضرر لجميع الأطراف ،
خصوصاً أن الاتفاق نص صراحة في المادة العاشرة منه على أنه (فور الانتهاء من هذه
الخطوات تكون تاورغاء مفتوحة للعودة) .
 2. العديد من التصريحات والبيانات والموافق المستفزة الصادرة عن عدد من معتمدي
تاورغاء ، والتي من بينها التصريحات المتكررة لعضو مجلس النواب عن تاورغاء
وأخرها ماضر عنه بشأن ثورة السابع عشر من فبراير، والبيان الصادر بتاريخ :
2017/6/21م ، أي بعد يومين من الاعتماد والتصديق على الاتفاق المشار إليه باسم
(مشايخ وأعيان والمجلس البلدي ومؤسسات المجتمع المدني وشباب السلف الصالح
والقوة المساندة تاورغاء ، في المنطقة المعتمدة من سرت غرباً إلى الحدود المصرية
شرقاً) ، وما تضمنه من عبارات عدوانية وتحريضية ضد مدينة مصراتة ، وتشكيل كتيبة
من أبناء تاورغاء تابعة لما يسمى بعملية الكرامة ، وصدور تهديدات عن عدد من
منتسبيها ، مما يعبر جميعه عن رفضهم الاتفاق وعدم وجود رغبة حقيقية لديهم في
المصالحة .



3. قرار وزير الداخلية المفوض رقم 48 لسنة 2018 م بشأن انشاء مديرية أمن بتاورغاء الصادر بتاريخ 2018/01/23 م .

ثانياً :- نطالب بالتزام حكومة الوفاق الوطني المصادفة على الاتفاق المشار إليه اعلاه ، بتفعيل قانون رقم 1 لسنة 2014 م بشأن رعاية أسر الشهداء والمفقودين ، على ان يكون ذلك قبل البدء في تنفيذ اجراءات عودة اهالي تاورغاء .

ثالثاً :- الوقف الفوري لكافة الاعمال الجارية حالياً بتاورغاء ، التي من شأنها تغيير معالم المنطقة ، مما يترتب عنه طمس وإخفاء المقابر والألمنة التي قد تقود إلى معرفة مصير المفقودين في تاورغاء منذ سنة 2011م ، وذلك إلى ان يتم اتباع الإجراءات المنصوص عليها وفقاً للقوانين المحلية والدولية بشأن البحث عن المفقودين ، والإرشاد إلى مقابرهم قبل العودة ، وتحميل الجهات المعنية مسؤولية إخفاء هذه المعالم .

رابعاً :- عدم تدويل الملف والنص على حصر النظر في كافة القضايا المتعلقة بهذا الملف على السلطات القضائية الليبية .

خامساً :- التأكيد على أن تاورغاء فرع بلدي من فروع بلدية مصراتة كما كانت في السابق تابعة لمدرية أمن مصراتة ، والمنطقة العسكرية الوسطى ، والتابعة الإدارية للقطاعات المختلفة بسواة ببقية فروع بلدية مصراتة ، مع التزام تاورغاء بالتنسيق مع مصراتة في اتخاذ كافة المواقف والقرارات ذات المصلحة العامة والمشاركة ، وعدم الدخول في أي تحالفات تضر بمصلحة مصراتة ، وذلك نظراً للجوار وتداخل كافة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية .

سادساً :- معالجة ملف تاورغاء ضمن معالجة شاملة لعائلات النازحين والمهجرين في شتى ربوع الوطن ، وفي مقدمتها مهجري بنغازي .

سابعاً :- تأجيل العودة إلى حين معالجة كافة النقاط والقضايا المشار إليها ، وذلك للوصول إلى معالجة موضوعية واقعية عادلة لهذا الملف البالغ الحساسية ، بعيداً عن المزادات الإعلامية ، والمناجزة السياسية ، لتعطي مصالحة حقيقية شاملة قبل العودة .

رحم الله شهداء ثورة السابع عشر من فبراير

وحفظ الله ليبيا

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

صدر في مصراتة بتاريخ 14 جمادى الأولى 1439 هـ الموافق 31 يناير 2018 م .

